من "البدون" وأبناء دول "التعاون" والعرب

العدوة: منح الجنسية لمن خدم في الشرطة والقوات المسلحة وشهداء الواجب والعاملين في القطاع النفطي والحكومي

خالد العدوة

قدم النائب خالد العدوة اقتراحا بقانون في شأن «منح الجنسية الكويتية للأشخاص تحت بند الخدمات الجليلة». وجاء في القانون المقترح:

مادة أولى: يجوز بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية بمنح الجنسية الكويتية للأشخاص تحت بند الخدمات الجليلة، من البدون الراشدين المقيمين في الكويت وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، على ان تتوافر فيهم الدلائل لدى الجهات المختصة على قيام الطالب للجنسية بتقديم خدمات جليلة للكويت وقام بالفعل بخدمات تحتاجها البلاد ومنها التالي:

● ان يكون ممن خدم في الشرطة والقوات المسلحة لمدة لا تقل عن 15 عاما.

● شهداء الواجب ومن في حكمهم.

● مصابو العمليات العسكرية الناتجة إصابتهم عن الحروب او المناورات العسكرية او مشاريع الحروب التدريبية او جراء تأدية عملهم في القوات المسلحة والشرطة.

● أصحاب العجز الكلي او الجزئي الناتج عن تأدية الواجب في المجالات المختلفة.

● ان يكون ممن عمل في القطاع النفطي والدوائر الحكومية الأخرى لأكثر من 20 عاما وخدم الكويت من خلال عمله فيها.

● يضاف الى ذلك الشروط الواردة في المادة الرابعة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على مجلس الوزراء والوزراء، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون ما يلي: إيمانا منا بأن من قدم خدمات جليلة للكويت فإنه يستحق الحصول على الجنسية، لاسيما أولئك الذين قدموا أرواحهم فداء للوطن أيام الغزو العراقي الغاشم على الكويت، والعسكريين الذين رفعوا علم الكويت في جبهات القتال في الحروب العربية، سواء في حرب 1967 او في حرب 1973 وحرب الاستنزاف، الى جانب تكريم البدون الذين شاركوا بكل بسالة في حرب تحرير الكويت، فضلا عن شهداء الواجب ومن استشهد أثناء تأدية عمله او من قدموا خدمات جليلة للكويت وشعبها عن طريق تأدية عملهم سواء في القوات المسلحة او القطاعات الحيوية وبعض الدوائر الحكومية الأخرى ونتج عن ذلك عجز كلي او جزئي فإنني أقترح منح الجنسية الكويتية لمن قدموا خدمات جليلة للوطن من أبناء دول الخليج والبدون الراشدين على ان تتوافر الدلائل لدى الجهات المختصة على قيام الطالب للتجنيس بتقديم خدمات جليلة للكويت وقام بالفعل بخدمات تحتاجها البلاد.

الزلزلة يطلب معلومات عن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة من غير الكويتيين

د.يوسف الزلزلة

وجّه النائب د.يوسف الزلزلة سؤالا لوزير التربية احمد المليفي جاء فيه: لا يخفى على احد ما للتعليم الجامعي من دور كبير في بناء المجتمعات الإنسانية، ولذلك دأبت الدول المتحضرة على جلب أفضل الكفاءات العلمية من خريجي الجامعات المعتبرة المتقدمة في مجال تخصصاتها حتى تكون نتائج التعليم في جامعاتها متقدمة ومواكبة للتطور العلمي في تخصصاتها.

● ما عدد أعضاء هيئة التدريس لغير الكويتيين الذين تم استثناؤهم من شروط التعيين؟ وما أسباب عدم تطبيق شروط التعيين عليهم؟

● البلد الذي تقع فيه هذه الجامعة.

● سنة تعيينهم في جامعة الكويت.

● عدد السنوات التي قضاها في الجامعة التي حصل منها على الدكتوراه.

●أرجو تزويدي بالشروط الواجب توافرها بعضو هيئة التدريس غير الكويتي حتى يتم قبوله بالتدريس في جامعة الكويت للتدريس.

●أرجو تزويدي بجميع التغييرات التي طرأت خلال السنوات الـ 10 الماضية على الشروط الواجب توافرها بعضو هيئة التدريس غير الكويتي حتى يتم قبوله في جامعة الكويت للتدريس.

مع تزويدي بأسمائهم والأقسام العلمية التي تم قبولهم بها.

● أرجو تزويدي بالمعلومات التالية لجميع أعضاء هيئة التدريس غير الكويتيين بجامعة الكويت، موضحا فيها ما يلي:

● الاسم بالكامل كما هو وارد في شهادة الدكتوراه.

● الجنسية.

● الكلية والقسم العلمي الذي تم تعيينه بها.

● التخصص كما هو وارد في شهادة الدكتوراه.

● سنة الحصول على شهادة الدكتوراه.

● الجامعة التي حصل منها على شهادة الدكتوراه.

الخنفور: تعاون "الإسكان" و"البلدية" لحل الأزمة الإسكانية

دعا النائب سعد الخنفور وزير الإسكان الى سرعة وضع الحلول المناسبة لمشكلة تراكم الطلبات الإسكانية للمستحقين خصوصا بعد ان وصلت لأرقام خيالية لا يمكن القبول بها ونحن في دولة غنية مثل الكويت لا تنقصها سوى التنفيذ السريع والتخطيط السليم، مشددا على ضرورة ان تنتفض الوزارة لإنهاء هذه الأزمة بدلا من ترك الحبل على الغارب ورمي المشكلة من وزير الى وزير آخر دون اي حل على ارض الواقع.

وقال الخنفور انه من المعيب ونحن قد دخلنا الألفية الثالثة ومازلنا نتحدث عن ازمة الإسكان في الكويت، هذه الدولة الغنية التي وصلت خيراتها الى كل بقاع العالم بينما تشح اليوم على أبنائها في توفير السكن المناسب والملائم، وفي ظل الوفرة المالية الكبيرة التي تنعم بها طوال السنوات الماضية، مؤكدا ان الأمر لا يمكن السكوت عنه ويجب ان تنتفض الحكومة وعلى وجه الخصوص وزارة الإسكان لانتشال الوضع القائم حاليا.

وطالب بعدم التحجج في موضوع عدم تسليم اراضي فضاء جديدة للوزارة حتى تشرع في المزيد من المشاريع مؤكدا انه على الوزير ان يعمل على مخاطبة الوزارات ذات الشأن في هذا الموضوع والطلب منهم بشكل صريح بالإفراج عن الاراضي المتحفظة عليها بشكل عاجل، وفي حال عدم الاستجابة عليه ان يضع مجلس الأمة في الصورة حتى تتحمل كل جهة مسؤولية عملها وأدائه بالشكل الصحيح، مؤكدا رفضه ان تترك القضية هكذا دون حل الأمر الذي سيفاقمها في المستقبل.

خصم يومين وإنهاء قرار الوقف وعودة "عباس الشعبي" إلى المجلس

علام الكندري

خلصت الأمانة العامة في مجلس الأمة إلى عقوبة تأديبية بحق عباس محمد غلوم المعروف بعباس الشعبي على خلفية تجاوزه اللائحة الداخلية في إحدى الجلسات السابقة: وجاء في قرار العقوبة ما يلي: بعد الاطلاع على المذكرة القانونية بخصوص نتيجة التحقيق الذي تم مع عباس محمد غلوم عبدالله والذي يعمل بوظيفة (سكرتير عضو) لدى مكتب العضو مسلم البراك بشأن: قيامه برفع شعارات وترديد هتافات داخل مبنى المجلس على نحو لا يتفق مع مقتضيات واجبات وظيفته واستنادا الى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن قانون الخدمة المدنية وتعديلاته، والى المرسوم الصادر في ابريل 1979 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته، وإلى قرار رئيس مجلس الأمة رقم 26 الصادر بتاريخ 2009/3/15 بشأن لائحة النظام الإداري والوظيفي للموظفين المدنيين بالأمانة العامة لمجلس الأمة.

والى قرار رئيس مجلس الأمة رقم 44 لسنة 2009 في شأن نظام المستعان بخدماتهم في مكاتب أعضاء مجلس الأمة. قرر:

● مادة أولى: توقيع عقوبة الخصم لمدة يومين من المكافأة الشهرية المقررة للمذكور.

● مادة ثانية: انهاء قرار الوقف وعودة المذكور للعمل مع السماح له بدخول مبنى مجلس الأمة.

● مادة ثالثة: رد نصف المكافأة الشهرية الموقف صرفها خلال فترة الوقف.

● مادة رابعة: على كل من يلزم تنفيذ ما ورد بهذا القرار.

.. ويثمّن خطوة الحكومة تجاه إقرار مطالب القطاع النفطي

ثمّن النائب خالد العدوة موقف سمو رئيس الوزراء تجاه مطالبات العاملين بالقطاع النفطي بزيادة الأجور والرواتب بعد ان أقرها المجلس الأعلى للبترول في وقت سابق، مؤكدا ان اقرار الزيادة المستحقة هو قرار شجاع يحسب للشيخ ناصر المحمد وسيؤدي مستقبلا الى مرحلة الاستقرار الوظيفي في القطاع النفطي الذي بدوره سيؤدي الى أشياء كثيرة تخدم الكويت وشعبها في المرحلة القادمة، مضيفا ان اقرار تلك الزيادات المالية يمثل نقلة نوعية كبيرة لجعل القطاع النفطي يحظى بأعلى ميزة وأكبر حافز في سلم الرواتب والأجور بالدولة.

كما شكر العدوة مجلس الخدمة المدنية الذي تفاعل مع القضية لاسيما في الفترة الأخيرة، مؤكدا على ضرورة التفات كل اجهزة الدولة الى القطاع النفطي بكل أبعاده بما فيه العاملون به الذين يمثلون القلب النابض لأهم القطاعات الحيوية في البلاد وشريانها الاقتصادي.

وأشاد العدوة في ختام تصريحه بالوقفة الشجاعة لنقابات العاملين بالقطاع النفطي وكل موظفيه، متمنيا ان تترجم تلك الزيادات المالية الى مزيد من التقدم والعطاء لبلدنا، قائلا ان بلدنا يستحق منا الكثير كما أعطانا الكثير.

"التشريعية" تستكمل مناقشة اقتراحات مكافحة الفساد بحضور العفاسي ونواب

عبدالله الرمي ود.وليد الطبطبائي وحسين الحريتي وفيصل الدويسان خلال الاجتماع

قررت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية خلال اجتماعها امس دعوة نائب رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الشؤون د.محمد العفاسي الى اجتماع تعقده بعد غد الأربعاء، كما قررت دعوة النواب الى اجتماع تعقده غدا الثلاثاء بهدف استكمال مناقشة المقترحات المتعلقة بمكافحة الفساد.

وأوضح رئيس اللجنة النائب حسين الحريتي في تصريح الى الصحافيين ان اللجنة تسلمت خمسة مقترحات نيابية جديدة تتعلق بانشاء هيئة الكسب غير المشروع، وهيئة الرقابة الإدارية، والخدمة المالية، وقررت مناقشتها خلال اجتماعي الثلاثاء والأربعاء، كما كلفت مستشاريها بدراسة هذه الاقتراحات وتقديم مذكرات بشأنها تمهيدا لمناقشتها في الاجتماعات المقبلة.

وأشار الى ان اللجنة بحثت في اجتماعات سابقة 18 مقترحا مرتبطا بمكافحة الفساد، وبعضها تم بحضور الحكومة التي اعترضت على مقترحات الذمة المالية، فطلبنا منها رأيا مكتوبا، الا انه وبسبب استقالة الحكومة السابقة لم يصل اللجنة حتى الآن هذا الرأي، كما لم يصلنا مشروع الحكومة المتعلق بمكافحة الفساد.

وأكد الحريتي أهمية القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد في حماية المال العام من كل من تسول له نفسه مس المال العام مستغلا وظيفته العامة لمصلحة خاصة او شخصية، معربا عن أمله في سرعة انجاز التقارير كافة في أقرب فرصة وقبل دور اللقاء المقبل.

رعاية .. ثقة .. تطور

هيئة حكومية مستقلة
INDEPENDENT GOVT. AUTHORITY

إعلان من بيت الزكاة

للمقيمين بصورة غير قانونية

الراغبين في إجراء تحليل البصمة الوراثية (DNA)

يعلن بيت الزكاة أنه سيقوم بالاتصال بجميع حالات المقيمين بصورة غير قانونية الراغبين في إجراء تحليل البصمة الوراثية (DNA) من خلال البيانات الموجودة لديه ولدى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

ويهيب بيت الزكاة بالراغبين في إجراء تحليل (DNA)

عدم التوجه إلى بيت الزكاة في مقره الرئيسي أو أحد فروعه

إلا بعد الاتصال بهم حرصاً على سير إجراءات العمل بشكل سليم ومنظم لضمان نجاح مشروع تحليل البصمة الوراثية (DNA).

وسوف يستقبل بيت الزكاة الحالات التي تم الاتصال بها من خلال فرعه في محافظة الفروانية الكائن في:

منطقة إشبيلية - قطعة ٣ - شارع ٣١٦ - مبنى ١٩

اعتباراً من يوم الأحد الموافق ١٨ سبتمبر ٢٠١١م

في الفترة المسائية (من الساعة ٥:٠٠ مساء إلى ٨:٠٠ مساء)

بيت الزكاة

Certified System Quality ISO 9001

%2.5 زكاتي استثماري الرائد

مركز الإتصال 175

www.zakathouse.org.kw

ميثاق شرف الوعلان وقّعه 12 نائباً حتى الآن

مبارك الوعلان

وصل عدد النواب الموقعين على ميثاق الشرف الذي تبناه النائب مبارك الوعلان والخاص بالكشف عن الذمة المالية لنواب مجلس الأمة إلى 12 نائبا، وجاء في الميثاق ما يلي:

إيمانا بأهمية وضرورة وحق الشعب الكويتي الأصيل في معرفة ومراقبة الذمم المالية لنوابه وممثليه ودرءا للشبهات وسدا لذرائع الشائعات وقطعا للمزاعم والادعاءات وصونا لهيبة ومكانة مجلس الأمة الكويتي وسعيا للمزيد من الشفافية في الممارسة البرلمانية السليمة وحفاظا على نزاهة المسيرة الديموقراطية للبلاد واتباع مبادئها المستقرة وتقاليدها الرصينة وحرصا على مصلحة الكويت وسمعتها الدولية والاقليمية وتفعيلا لمواد الدستور ذات الصلة بالمصلحة العامة ومبادئ ممارسة العمل النيابي فقد اقررنا نحن الموقعين ميثاق الشرف هذا ببنوده الواردة أدناه وفي تاريخه.

● أولا: الالتزام بتقديم كشف تفصيلي ببنود الذمة المالية الخاصة بي كممثل للشعب الكويتي ونائبا له، وكذلك الذمم المالية للاقارب من الدرجة الاولى، وذلك فور اعتماد هذا الميثاق اعتبارا من دور الانعقاد المقبل.

● ثانيا: يتضمن كشف الذمة المالية سردا وتوضيحا على الاجمال والتفصيل لكافة الممتلكات الداخلة في ذمتي المالية، داخل وخارج الكويت، من اصول ثابتة ومنقولة، وودائع، وأموال، وغيرها، مع بيان مصادر ملكيتها والكيفية التي آلت بها إلي «إرث، عمل حر، مكافأة نهاية خدمة...إلخ»، والتواريخ المتعلقة بكل منها بما في ذلك الممتلكات الخاصة الخالصة أو تلك الداخلة في عداد الشراكة مع الغير، أيا ما كان هذا الغير، تحت أي مسمى، مع تقديم المستندات والأوراق الثبوتية الدالة على البنود الواردة في كشف الذمة المالية.

● ثالثا: الالتزام بالتحديث الدوري والدائم لكشف الذمة المالية مع بداية كل دور انعقاد جديد، وبيان أي نقص أو إضافة في بنوده أو تفاصيل أي منها فور حدوث هذا التعديل، وبيان اسبابه وكيفيته، وتقديم المستندات والأوراق الثبوتية الدالة على التغير الذي طرأ على الذمة المالية.

● رابعا: الالتزام بالرد الكافي والوافي، المدعم بالمستندات والأوراق الثبوتية، على أي استفسارات أو الاسئلة ذات الصلة بكشف الذمة المالية، والتي قد تطلبها وتقدم بها الجهات الرسمية المعنية في الدولة.

● خامسا: يتم إيداع كشف الذمة المالية لدى الامانة العامة لمجلس الامة.

والله تعالى نسأل أن يديم على الكويت كل رفعة وتقدم وازدهار.

وجاءت اسماء النواب الموقعين كما يلي: مبارك الوعلان، فلاح الصواغ، فيصل المسلم، د.جمعان الحربش، فيصل سعود الدويسان، شعيب المويزري، محمد براك المطير، حسن عبدالله جوهر، د.وليد مساعد الطبطبائي، محمد هايف، الصيفي مبارك الصيفي، د.ضيف الله فضيل ابورمية.